

تقرير

وجه آخر لأزمة النزوح:
اندماج السوريين في المجتمع اللبناني

هيام القصيفي

لم تحجب الأزمة الحكومية خطورة ما يتعرض له لبنان من مضاعفات في ملف النازحين السوريين، لا بل إن الإطلاقات الدولية التي واكبت الأزمة وضعت هذا الملف كأولوية من دون أن تتضح خريطة الطريق لإيجاد حل نهائي يمهّد لعودتهم إلى بلادهم، علماً بأن المفاوضات الجارية حول سوريا يفترض أن تساهم في بلورة بعض الاقتراحات حول هذه القضية، بوصفها مشكلة دولية وأوروبية تماماً، كما تعني دول الجوار ومنها لبنان.

قبل أسابيع قليلة، طرح تقرير لبناني رسمي، أمام مراجع غربية، أعداد النازحين السوريين في لبنان التي باتت تؤثر ديموغرافياً واجتماعياً واقتصادياً على الوضع اللبناني الداخلي. يتحدث التقرير عن كيفية ازدياد أعداد النازحين والصعوبات التي يعانها لبنان في تحمل أعبائهم، وأضاء على جانب آخر من المشكلة، إذ أشار إلى الولادات السنوية المرتفعة التي لا تسجل في لبنان ولا في القيود السورية الرسمية، ما يترك التباسات على وضع المواليد السوريين الجدد، ومستقبلهم في لبنان.

وطرح التقرير على المراجع الغربية السؤال الآتي: ماذا لو أصبح نصف سكان دولكم من غير السكان الأصليين؟ اتخذ السؤال أهميته عند المقارنة بين الهواجس التي تحكم الولايات المتحدة حالياً في ظل إدارة الرئيس الأميركي دونالد ترامب في معالجة الهجرة غير الشرعية أو في عجز دول أوروبا عن احتواء موجات اللجوء إليها. وقد لاقى التقرير مع الأمانة التي طرحت حول المصاعب والأعباء الاقتصادية والأمنية والاجتماعية اهتماماً في ضوء مثابرة لبنان على طرح هذا الملف كأولوية، إذ إنه ضاعف في الأشهر الأخيرة تحركه لإيجاد مخرج ليس للتمويل فحسب، وإنما لوضع أسس العودة على الطاولة، وخصوصاً في ظل استتباب الأوضاع في عدد من المناطق السورية. وقد استفاد من أزمة الحكومة واهتمام الدول الأوروبية بلبنان منعاً لتفاقم أزمة النازحين وخروجهم منه إليها، للنفاذ من هذه النقطة والتركيز على إنهاء هذا الملف.

وبحسب مصادر سياسية، فإن التسوية السياسية «الثانية» التي انطلقت بعد أزمة استقالة الرئيس سعد الحريري يفترض أن تصب في توحيد الرؤية والخطاب حول النازحين، بعد سنوات من التجاذبات بين تيارين سياسيين (المستقبل والوطني الحر) صارت مقاربتهم ملفات حساسة تكاد تكون واحدة. وهذا ما يفترض استثماره

يقبل بالأمر حتى لو تطور إلى أزمة سياسية وشلل حكومي». وقلقت عن رئيس المجلس قوله إن «الأمر لا تمشي في البلد بالعناد وبإكراه الآخرين على القبول بالأمر الواقع. هذا المرسوم لن يميز مرور الكرام». بلغ التاريخ، و«هو أنه كان هناك تمرد في ذلك الحين على الشرعية»، وأن «جيش عون كان فئوسياً». وبالتالي، فإن «هذا الإجراء، إذا كان مطلوباً منه تغيير وقائع تاريخية، فإنه يعيدنا إلى زمن الانقسامات الحادة من دون سبب، وسيترك توتراً في البلد نحن في غنى عنه». وأعربت عن خشيتها من أن يكون هذا الإجراء «جزءاً من تغييرات تعدّ للجيش تعيده إلى زمن مضى، بعدما تحوّل إلى مؤسسة جامعة لكل اللبنانيين».

ولفتت المصادر إلى أن المرسوم سيثير بلبلة داخل المؤسسة العسكرية، «إذ يشعر 346 ضابطاً بالظلم نتيجة نيل زملاء لهم أقدمية لا يستحقونها، تؤهّلهم للحصول على ترقيات إلى رتبة عميد في غضون سنتين، بينما يحتاج العقدهاء الآخرون إلى أربع سنوات للوصول إلى الرتبة نفسها. وبسبب غلبة المسيحيين المرسوم سيحدث خللاً في بنية الجيش الطائفية في العامين المقبلين. فالعمداء في دورة 1986 معذّلهم من يوم إلى ثلاث سنوات للتقاعد، وضباط دورة 1993 لن يحصلوا على ترقية عميد قبل أربع سنوات، وبذلك سيكون الجيش بعد عامين أمام مئات العمداء من المسيحيين، في مقابل عدد قليل من العمداء المسلمين، مع ما تعنيه رتبة عميد من أهمية داخل المؤسسة العسكرية.

وفيما استغربت مصادر عين التينة توقيع الحريري على المرسوم، قالت مصادر معنية إن حزب الله معارض لهذه الخطوة، وهو يقف خلف موقف الرئيس بري، من دون أن يقوم حتى الآن بمبادرة للتدخل وحل الأزمة. فيما أكدت مصادر عين التينة أن موقف جنبلاط حاسم إلى جانب بري، لكنّه حتى مساء أمس لم يكن قد اطلع على حيثيات التطورات التي حصلت في اليومين الأخيرين، ولم يتسنّ له «الأخبار» أن تطلع على موقفه من التطورات.

لوضع خطة قابلة للتنفيذ تحسم الجدل العقيم حول الترتيبات المفترضة لتأمين العودة. مشكلة النزوح لا تقف عند حدود الأعداد وحسب، ولا عند الأزمات المتصلة بها، بل تتعداها إلى ما قد ينتج من تأخر الحلول. بحسب الخبراء المعنيين في متابعة قضايا النازحين في العالم، أن ما بين 17 إلى عشرين في المئة من مجموع أعداد النازحين في العالم، لا يعودون إلى بلادهم ولو حلّت الأزمة التي كانت السبب في نزوحهم، بل يبقون في الدول المضيفة في صورة غير شرعية، كما حصل في دول أوروبية عدة.

اندماج تدريجي من دون هوية من الصعب تماماً قراءة وضع النازحين في لبنان من دون التعامل بواقعية مع أحداث مماثلة، ولو كانت تبدو للوهلة الأولى بديهية. فقضايا النزوح تصبح في نهاية المطاف متشابكة. فكيف الحال في دول متجاورة تتشارك فيها القضايا المشتركة والملفات السياسية والأمنية، وفي مجتمعات متقاربة لغوياً ودينياً واجتماعياً كلبنان وسوريا؟

ينصبّ الاهتمام اللبناني على الواقع الأمني المتعلق بخطورة وضع النازحين، ربطاً بالعمليات الإرهابية أو الجرائم التي ارتكبتها نازحون. لكن لا يمكن حصر المشكلة بخريطة توزع المخيمات من جنوب لبنان إلى شماله وكثافتها في البقاع مثلاً. يتعاظم الاحتجاج على انخراط السوريين في دورة الحياة اليومية، كونه يمثل عبئاً سياسياً له تداعياته المستقبلية، لأنه يتعلق برغبة الاندماج الذي يسعى إليه النازح السوري مهما كان انتماءه وهويته وطائفته، ليصبح فرداً في المجتمع اللبناني، من دون هوية تثبت انتسابه، علماً بأن هذا الاندماج ينطلق من وقائع يومية، تتعدى أن المجتمعين

ينصبّ الاهتمام على الجانب الأمني للنزوح ويغفل رغبات الاندماج في المجتمع اللبناني (مروان بوحيدر)

يتحدثان لغة عربية واحدة ويضمّان الطوائف نفسها. هناك أمثلة كثيرة يعيشها اللبنانيون في تعاملهم اليومي مع السوريين النازحين خارج المخيمات، وهي في ظاهرها تبدو مشاهد عادية، لكنّها تحمل في طياتها ركيزة أساسية لهذا الاندماج التدريجي، وهو ما لفت قلة من السياسيين الذين يتحدثون عن مراكز نفوذ سورية تجارية أو اقتصادية أو اجتماعية في بعض المناطق. ورغم أن غالبية النازحين يتوزعون حالياً على المخيمات المكتظة، هناك أيضاً دفع مطرد نحو الإقامة في شقق سكنية وتحضير بنية لافتة لأعمال حرفية وتجارية. ثمة مناطق باتت معروفة في كل المحافظات، يتحول فيها السوريون، من خلال فتح محال تجارية وصناعية، إلى عنصر أساسي في الدورة الاقتصادية المحلية. والقضية أبعد من مجرد منافسة تجارية، أو مقارنة تتعلق بسوق العمل والمضاربة فحسب. يقول وائل وهو عامل سوري مراهق من حماة ويقع في منطقة جبلية، إنه يتعلم أن يتحدث بلهجة لبنانية لا سورية، لأنه يريد أن يبقى في لبنان ولا يريد لأصدقائه أن يعرفوا أنه سوري. تشكل اللهجة سبباً إلى محاولة التكيف مع واقع جديد، وخصوصاً أن رفاقاً له لا يزالون يعيشون وطأة

تسوية ما بعد أزمة
استقالة الحريري يفترض
أن توحد الرؤية والخطاب
حول النازحين

التمييز في المدرسة بين اللبنانيين والسوريين. ولا تنحصر محاولة الانتقال من سوريا إلى لبنان بالمعنى المجازي، على فئة معينة أو على نازحين من طبقات فقيرة. فالسوريون المسيحيون الآتون من مناطق انحسر فيها الخطر الأمني، قياساً إلى مناطق الحرب الأخرى، يحاولون عبر الكنائس والمدارس الخاصة التي يسجلون فيها أولادهم الذوبان في مجتمع يتماهون فيه طائفاً.

ورغبة الاندماج عند الأهل في الطبقات المسيورة تعادل رغبة الطلاب الذين يسجلون نسبة نجاح عالية. والمفارقة أن النزوح السوري لم يخفف من محاولة الحفاظ على الحواجز الطبقية بين أثرياء يتعاملون مع الواقع اللبناني على أنه قد يكون محطة عابرة، أو سبيلاً إلى العيش برفاهية تضاهي تلك التي كانوا يعيشون فيها في سوريا، وبين طبقات فقيرة تسعى في الحد الأدنى إلى البقاء في لبنان أملاً بمستقبل أفضل.

لا يريد وائل العودة إلى سوريا، بسبب ما يراه في لبنان من حياة يومية لم يعرفها في بلاده التي لم يشاهد فيها سوى الحرب. مثله مثل أحمد الذي يعمل في محل تجاري، رافضاً في أي شكل العودة إلى سوريا التي عاد أهله إليها. يندمج الشبان في الحياة اللبنانية اليومية، خارج إطار المخيمات والحدود المفروضة عليها، وهما يخرجان من إطار العامل اليومي الضيق، ليتحوّلوا إلى موظفين بالمعنى الشرعي للكلمة، مع كل ما تحمل هذه الصفة من إطار اجتماعي مختلف عن إطار العمال اليوميين. مثلهما مثل عشرات الصبايا السوريات اللواتي يعملن في صالونات التزيين والمحال النسائية والسوبر ماركت، ولا يرغبن في مغادرة لبنان، لئيس لأسباب سياسية، ومنهنّ من توالى عائلتهن النظام السوري.

مئات الأمثلة عن الحالات السورية في إقامة أطر حياتية متكاملة ومجتمعات تسعى إلى الاختلاط مع المحيط اللبناني ولو حافظت على روابط اجتماعية وعائلية مع موطنها الأصلي. وهذا ليس تبسيطاً لأنه في التفاصيل اليومية، التي تحتاج إلى دراسات مفصلة، تكمن الحلقة التي لا تلحظها المفاوضات السياسية، رغم أنها عنصر حيوي في قراءة التحول في الوجود السوري في لبنان. وما كتبه الباحثون والسياسيون حول بدايات اندماج المهاجرين الأوروبيين يشبه تماماً ما يحصل عندنا. وقد يكون التمثل بتجربتهم ومعالجتهم أقصر طريق لإيجاد حلول سريعة لأزمة النازحين.



صلاحية للهيئة الاتهامية استئناف قرار قاضي التحقيق. وهذا يفتح باباً واسعاً أمام المحامين لاستئناف قرارات قضاة التحقيق أمام هذه الهيئة. ورغم أن المحامي استأنف قرار التوقيف أيضاً بحسب المادة 107 من أصول محاكمات الجزائية، لكن سقطت سهواً منها الإجابة عن هذه النقطة.

مسألة تسريب التحقيقات في وسائل الإعلام. وخلافاً للقاعدة المعمول بها، فإن الهيئة الاتهامية لم تردّ الدفع الشكلي شكلاً، بل ردّته في الأساس. وهذه الخطوة تشكل سابقة، ولا سيما أن الهيئة قررت في ملف موجود أمام قاضي التحقيق، وعقدت صلاحيتها بالاستناد إلى المادة 43 من المرسوم الاشتراعي 71/1460 التي تعطي

تجدر الإشارة إلى أنه إثر توكيل الحاج للدفاع عن عيتاني، تقدم بدفع شكلي أمام الهيئة الاتهامية في بيروت، طالباً بإبطال التحقيقات الأولية التي جرت مع موكله بسبب عيوب تشوبها، معتبراً أنها جرت خلافاً للأصول سنداً للمادة 73، الفقرة السابعة من أصول قانون المحاكمات الجزائية. وانطلق من

عيتاني ومحاميه من رؤيه حتى اليوم. وبحسب مصادر الدفاع، فقد تقدم وكيل عيتاني بطلب خطي لمفوض الحكومة لدى المحكمة العسكرية بيتر جرمانوس يطالب بالسماح له بمواجهة وكيله، فردّ الأخير بأن الملف بات أمام قاضي التحقيق الذي يملك أمر البتّ في هذه المسألة.

بحق عيتاني من دون استجوابه بنحو مخالف للأصول. وانطلاقاً من هذه الواقعة، تقدّم الحاج بطلبين خطيين عن مخالفة قاضي التحقيق للمادة 83 التي تجيز لقاضي التحقيق منع الموقوف من مواجهة زويه لمدة خمسة أيام كحد أقصى، علماً أن هذه المدة لا تشمل المحامي. وكان الاعتراض على عدم تمكّن ذوي